لانه منقول وليس بتابع **وعمارتها** الشاملة لنحو
تطيين سطح واعادة رخام قلعه هو او غيره كما
هو ظاهر والانظر لكون الغايات بنحو مجرى الزينة
لانها غرض مقصود ومن ثم **امتنع على الموجر** قلعه
ابتداء ودواما وان احتاج لالات جديدة **فان**
بادر اي قبل مدة لها اجرة كما هو ظاهر
واصلحها او سلم المفتاح فذاك **والا يبادر فللمكتري**
قهرا على الموجر **الخيار** ان انقضت المنفعة بين
الفسخ والابقاء لتضرره ومن ثم نزل بزواله فاذا
وكف السقف تخير حالة الوكف فقط مالم يتولد
منه نقص وبحث ابن زرعه سقوطه بالبلاط
مالم يتولد منه نقص وبدل الرخام لان التفاوت
بينهما ليس من قبيل كبير وقع له وفي اطلاقه ما
فيه فالذي يتجه انهما ان تفاوتا اجرة لها وقع
تخير والا فلا وانه لو شرط ابقاء الرخام فسنح
بخلاف الشرط هذا في احاديث اما مقارن
علم به المكتري فلا خيار وان علم انه من وضيعة
المكري لتقصيره باقدامه مع علمه به ومحل ما ذكر
في المتصرف لنفسه وفي الطارئ اما المتصرف عن غيره
وفي الوقف فتجب العمارة لكن لا من حيث الاجارة
ويلزم الموجر ايضا انتزاع العين من غاصبها
ودفع

ودفع نحو حريق ونهب عنها ان اراد دوام الاجارة
والا تخير المستاجر ولو قدر عليه المستاجر من
غير خطر لزمه كالوديع ويؤخذ منه انه لو قصر
ضمن وان لا يكلف التنزع من الغاصب المتوقف
على خصومة بل لا يجوز كالوديع لانهما لا يخاصمان
وان سمعت الدعوى عليهما لكون العين في يدهما
كما يأتي اوائل الدعاوي **وسمح النخل** اي كنسه
ثمن السطح الذي لا ينتفع به الساكن كما حملوا
على الموجر بالمعنى السابق **وتنظيف عرصة الدار**
وبسطها الذي ينتفع به ساكنها كما بحثه
ابن الرفعة عن نخل وان كثر **وكناسة**
حصلت في دوام المدة وهي ما يسقط من نحو قشر
وطعام ومثلها رماد الحمام وعيه **على المكتري**
بمعنى انه لا يلزم المكتري لتوقف كمال انتفاعه
لاصله على النخل ولان الكناسة من فعله و
التراب الحاصل بالريح لا يلزم واحدا منهما
نقله وبعد انقضاء المدة يجبر المكتري على
نقل الكناسة وفي اثنائها ان اضرت بالسقوف
كما هو ظاهر وعليه بالمعنى السابق تنقية بالوعة
وحش مما حصل فيهما بفعله ولا يجبر على تنقيتها
بعد المدة وفارق الكناسة بانهما نشأ عما لا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)